ÉCOLE SUPERIEURE DE COMMERCE
ESC-ALGER

Management des risques des crédits bancaires aux PME

Quels modèles pour les banques en Algérie?

DOCTORAT EN SCIENCES DE GESTION

Thèse en codirection entre l'École Supérieure de Commerce d'Alger et l'Université Paris-Ouest Nanterre la Défense

Par

Riad BAHA

JURY

Directeur de thèse : **Monsieur Abdelhafid BENNOUR**
Maitre de Conférences à l'École Supérieure de Commerce d'Alger

Co-Directeur de thèse : **Monsieur Faycel BENCHEMAM**
Maitre de conférences à l'Université Paris-Ouest Nanterre la Défense

Président : **Monsieur Abdelhafid DAHIA**
Professeur à l'École Supérieure de Commerce d'Alger

Examinateurs : **Monsieur Athmane LAKHLEF**
Professeur à l'université Alger 3
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et de Gestion

Monsieur Mouloud HACHEMANE
Professeur à l'université Alger 3
Faculté des Sciences Économiques, Commerciales et de Gestion

Monsieur Azzedine BELKACEM NACER
Professeur à l'École Supérieure de Commerce d'Alger

Monsieur Malek MERHOUN
Maitre de Conférences à l'École Supérieure de Commerce d'Alger

---

Année universitaire 2015-2016

ملخص

على مدى السنوات العشرين الماضية تطورت إدارة المخاطر في البنوك بشكل كبير واصبحت تغطي جميع الحالات التي يمكن أن تؤثر على الاستقرار المالي لهاته البنوك. فإذا كان الاتجاه الأكثر شيوعا في القطاع المصرفي حاليا هو العولمة، فان المنافسة فد زادت بشكل كبير بين البنوك مع زيادة موازية لأنواع التعرض لمختلف المخاطر.

ان اهم المخاطر الرئيسية في الأعمال المصرفية هي مخاطر الائتمان، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية. ومع ذلك، فإن مخاطر الائتمان تعتبر في صلب اهتمامات البنوك والمؤسسات المصرفية، كما ان إدارة هذه المخاطر، تتطلب إعادة هيكلة عميقة للبنوك، ولا سيما طرق ونماذج اعتماد الموارد البشرية.

يهدف هذا العمل، للتركيز بشكل خاص على مخاطر الائتمان في البنوك في الجزائر. في هذا السياق، تعتبر البنوك المصدر الرئيسي للتمويل الخارجي للمؤسسات. حيث على البنوك والمؤسسات المصرفية أن تأخذ في الاعتبار جميع جوانب مخاطر الائتمان التي تتعلق بالمقترضين، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ان إصلاحات بازل I وبازل II وكذا مشروع بازل III تهدف إلى تقديم إطار تنظيمي وإشرافي يفرض على البنوك تحديث وتطوير النماذج الداخلية لتقييم المخاطر. ومع ذلك، يواجه تنفيذ هذا الهدف صعوبات منهجية والتي يمكن أن تؤثر على الاعتماد من هذه النماذج.

يهدف الجزء الاول هذا البحث إلى المساهمة في الأبحاث السابقة فيما يتعلق بمسألة مخاطر الائتمان في المصارف، لا سيما في الجزائر. حيث نتطرق في الجزء الأول الى تلخيص النقاش المتعلق بمعالجة مسألة الوساطة المصرفية، وكذا الأسس النظرية للعلاقة بين البنوك والمؤسسات، وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، ودور البنوك في هيكل رؤوس أموالها. وكذا، عرضا عن إفلاس المؤسسات والأساليب الرئيسية لإدارة البنك لمخاطر الائتمان والتي تم تقديمها من قبل الباحثين والاختصاصين. كما نتعرض أيضا لمشكلة عدم تماثل المعلومات في سياق العلاقة بين البنوك والمؤسسات، وأوجه وعواقب هذه الظاهرة على الطرفين المتعاقدين بحيث يمكن اعتماد التدابير المناسبة من قبل البنوك والمؤسسات المصرفية للحد من عواقبها وأخيرا، ابراز أهمية التنظيم القانوني للعمل المصرفي في الجزائر وأهم تطوراته وتأثيره على استقرار النظام المصرفي ككل على ضوء القوانين الدولية.

ويصف الجزء الثاني المنهجيات الرئيسية لتقييم مخاطر الائتمان على المستوى الفردي وكذا على مستوى المحفظة والتي تم الطرق اليها في الدراسات السابقة وكذا المستخدمة في البنوك والمؤسسات المصرفية. حيث نقوم بدراستين تجريبيتين: الأولى تهدف الى تحليل المقارنة بين أداء نموذج (LDA) ونموذج (RL) على عينة متكونة من 500 المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية. والثانية هي تطبيق نموذج CreditRisk$^+$ على عينة أخرى من 500 مؤسسة صغيرة ومتوسطة جزائرية لتقييم مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة ككل.

الكلمات الرئيسية

العلاقة بين المصرف والمؤسسة، عدم تماثل المعلومات، مخاطر الائتمان، نموذج إدارة مخاطر الائتمان على المستوى الفردي ونموذج إدارة مخاطر الائتمان على مستوى المحفظة.